

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 407 @ تَنْزِيلُ الْأُجْرَةِ : يَجُوزُ تَنْزِيلُ الْأُجْرَةِ فَلَوْ حَطَّ

الْمُؤَجَّرُ الْأُجْرَةَ وَأَنْزَلَهَا ، أَوْ أَبْرَأَ الْمُسْتَأْجِرَ مِنْ  
بَعْضِهَا فَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ دَيْنًا وَقَعَ ذَلِكَ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ  
; صَحَّ وَلَحِقَ بِأَصْلِ الْعَقْدِ ( اِنْطُرُ الْمَادَّةَ 256 ) . أَمَّا إِذَا  
وَقَعَ بَعْدَ مُرُورِ الْمُدَّةِ ; فَلَا يَلْحَقُ بِهِ . وَإِنْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ  
عَيْنًا فَلَا لِإِبْرَاءِ مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ ( الْأَشْيَاءُ ، الْحَمَوِيُّ ) . \* \*  
\* \* \* ( الْمَادَّةُ 440 ) : الْإِجَارَةُ الْمُضَافَةُ صَحِيحَةٌ وَتَلْزَمُ قَبْلَ  
حُلُولِ وَقْتِهَا . بِنَاءً عَلَى مَا لَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ فسخُ  
الْإِجَارَةِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ : مَا أَنْ وَقْتُهَا . تَصَحُّ الْإِجَارَةُ  
الْمُضَافَةُ وَتَلْزَمُ قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِهَا عَلَى قَوْلٍ ; لِأَنَّ الْعَقْدَ  
قَدْ انْعَقَدَ بِحَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْعَقِدًا بِحَقِّ  
الْحُكْمِ فَلَوْ كَانَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ حَقُّ الرُّجُوعِ كَانَ ذَلِكَ  
مُؤَدِّيًا لِلْإِبْطَالِ حَقِّ الطَّرْفِ الثَّانِي ( الشَّيْلِيُّ ) ( رَاجِعُ  
الْمَادَّةَ 82 ) . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَبْلَ حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ  
تَسْلِيمُ الْمَأْجُورِ لِلْمُسْتَأْجِرِ . اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ : قَدْ حَصَلَ  
اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي صِحَّةِ هَذِهِ الْإِجَارَةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ  
بِجَوَازِهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِبُطْلَانِهَا وَالْمَجْلِسَةُ عَلَى قَوْلِ الْأَوَّلِ  
حَسَبَ قَوْلِهَا ( صَحِيحَةٌ ) وَقَدْ انْقَسَمَ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِهَا إِلَى  
قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَقُولُ بَعْدَمَ لُزُومِهَا ، وَقِسْمٌ يَقُولُ بِلُزُومِهَا .  
فَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدَمَ اللَّزُومِ إِذَا بَاعَ الْمُؤَجَّرُ الْمَأْجُورَ لِآخِرِ  
قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِ الْإِجَارَةِ نَفَذَ الْبَيْعُ وَبَطَلَتِ الْإِجَارَةُ . وَعَلَى  
الْقَوْلِ بِاللَّزُومِ لَا يَنْفُذُ الْبَيْعُ وَيَجْرِي فِي الْإِجَارَةِ حُكْمُ  
الْمَادَّةِ 590 وَالْمَجْلِسَةُ هِيَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ حَسَبَ قَوْلِهَا ( وَتَلْزَمُ )  
وَفِي هَذِهِ الْمَادَّةِ حُكْمَانِ : 1 - كَوْنُ الْإِضَافَةِ فِي  
الْإِجَارَةِ صَحِيحَةً وَمُعْتَبِرَةً وَمُتَّفَرِّعٌ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ  
الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَّةُ : إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِآخَرٍ : اسْتَأْجَرْتُكَ غَدًا  
لِتَخِيْطَ لِي هَذَا الرِّدَاءَ فَخَاطَهُ لَهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ ; فَلَيْسَ لَهُ

أُجْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ صَحِيحَةٌ فِي الْإِجَارَةِ وَالْوَقْتُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ فَيَكُونُ مُتَبَرِّعًا . 2 - لُزُومُ الْإِجَارَةِ الْمُضَافَةِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنْزَاهُ لَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ فَسْخُ الْإِجَارَةِ أَوْ بَيْعُ الْمَأْجُورِ ، أَوْ هَبَّتُهُ وَتَسْلِيمُهُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ مَا أَنْ وَقْتُهَا فَإِذَا بَاعَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ وَتَسْلَمَ لَهُ ؛ فَلَا يَنْفُذُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ ( انْظُرْ الْمَادَّةَ 590 ) ؛ لِأَنَّهُ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ 114 أَنَّ الْإِجَارَةَ مِنَ الْعُقُودِ السَّلَازِمَةِ لِكِرَالِ الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً بِحَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ الْآنَ ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا مُقَرَّرٌ فِي الْآتِي . كَذَلِكَ لَوْ أَجَرَ آخَرُ دَابَّتَهُ لِيَرْكَبَهَا فِي الْغَدِ ثُمَّ أَجَرَهَا مِنْ غَيْرِهِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْإِجَارُ الثَّانِي مُعْتَبَرًا كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْمَادَّةِ 589 أَيْ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ عِنْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ نَقْضُ الْإِجَارَةِ الثَّانِيَةِ . صَحَّةُ إِضَافَةِ فَسْخِ الْإِجَارَةِ : فَكَمَا تَصِحُّ الْإِضَافَةُ فِي الْإِجَارَةِ تَصِحُّ فِي فَسْخِهَا فَلَوْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : قَدْ فَسَخْتُ الْإِجَارَةَ فِي ابْتِدَاءِ الشَّهْرِ الْفُلَانِي أَنْفَسَخْتُ فِي ابْتِدَاءِ ذَلِكَ الشَّهْرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الْمَادَّةِ 494 ( وَإِنْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ : فَسَخْتُ الْإِجَارَةَ اعْتِبَارًا مِنَ الشَّهْرِ الْآتِي تَنْفَسِخُ عِنْدَ حُلُولِهِ ) . أَمَّا الْإِجَارَةُ الْمُعْلَقَةُ ؛ فَلَا يَسْتَوْجِبُ صَحِيحَةً ؛ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ التَّمْلِيكِ عَلَى شَرْطٍ بَاطِلٌ ، وَالْمَنْفَعَةُ فِي الْإِجَارَةِ وَالْأُجْرَةُ مِنَ التَّمْلِيكِ ( رَدُّ الْمُحْتَارِ ، الْهِنْدِيَّةُ ، الشَّيْلِيُّ ، الْبَزَّازِيَّةُ ) وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ لِآخَرٍ : إِذَا حَضَرَ فُلَانٌ فَقَدْ أَجَرْتُكَ دَارِي ؛ فَلَا حُكْمَ لِلْإِجَارَةِ وَلَوْ حَضَرَ ذَلِكَ الشَّخْصُ ( انْظُرْ الْمَادَّةَ 408 ) فَرَقُ : بَيْنَ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْلِيْقِ : إِنَّ التَّصَرُّفَ فِي صُورَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ يَنْعَقِدُ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْحُكْمِ فِي الْحَالِ . إِلَّا أَنْ حُكْمَ